

د. بحر: قطر داعمة للقضية الفلسطينية مادياً وسياسياً

02 <<<

النائب دراغمة:
الحملة الأمنية في
الضفة هدفها التأثير
الانتخابات

الخميس

8 ذو القعدة 1437 هـ - 11 أغسطس / آب 2016 م

السنة الثامنة - العدد (194)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /
الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

البرلمان
AL - P R L M A N

www.plc.ps

في جلسته المنعقدة أمس التشريعي: الاتجار وترويج المخدرات جرائم أمن قومي



تطوير العمل والحد من الظاهرة والآفة المقيتة، كما أوصت اللجنة بتقديم الدعم لمراكز التأهيل والإصلاح حتى تتمكن من فصل الموقوفين المتهمين بالاتجار وتعاطي المخدرات عن بقية المسجونين والموقوفين، بالإضافة لوضع خطة تدريبية لمنتسبي الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتشديد الرقابة على المتهمين لمنع إدخال أي مواد مخدرة لقطاع غزة وذلك لحماية الجبهة الداخلية وصيانة حرمة المجتمع. وفي نهاية الجلسة أقر أعضاء المجلس التقرير بالإجماع.

تحليل المواد المشتبه بها وبالتالي الإسراع في إثبات جريمة الترويج والحياسة والاتجار الأمر الذي سيكون له ما بعده في إيقاع العقوبات القصوى بحق المجرمين، مؤكداً على أهمية الإسراع في تطبيق أحكام قانون السجل العدلي الوطني، مشيراً لضرورة وجود لجنة وطنية برلمانية لمتابعة الجهات التنفيذية المختصة بمتابعة تلك الجرائم. بدورها أوصت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بتقديم الدعم اللوجستي الكامل للإدارة العامة لمكافحة المخدرات ومنح العاملين فيها الامتيازات والعلاوات والحوافز التي من شأنها

الصادر عن المجلس التشريعي عام 2013م. من ناحيته أفاد رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول أن الاحتلال يسعى لزيادة ترويج المخدرات في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني، وأن لجنته بدورها تسعى للحد من هذه الظاهرة عبر القانون وتشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الترويج والاتجار بالمخدرات لحماية الشعب الفلسطيني وأبناء هذا الجيل من تلك الآفة الخطيرة. وأشار لأن المختبرات والمعامل الجنائية في القطاع بحاجة لتطوير حتى تتمكن الأجهزة الشرطية من

عقد المجلس التشريعي جلسة خاصة بمقره يوم أمس استمع خلالها لتقرير لجنتي الداخلية والأمن والحكم المحلي والقانونية بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية في قطاع غزة، وناقش النواب ما جاء في التقرير مؤكدين على ضرورة تشديد العقوبات بحق مروجي ومتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في قطاع غزة، معتبرين أن جريمة الاتجار بالمخدرات والترويج لها بمثابة جرائم أمن قومي لا تقل في خطورتها عن جرائم التخابر مع الاحتلال الصهيوني، وداعين الجهات القضائية للعمل وفقاً لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية

رئاسة التشريعي: معركة الأمعاء الخاوية مستمرة حتى إنهاء الاعتقال الإداري

04 <<<

نواب: سلطة رام الله تمارس القمع والاعتقال
السياسي .. وفتح تسعى لتشويه حماس

03 <<<

نواب التشريعي
يواصلون مهامهم
البرلمانية والرقابية

06 <<<

نواب وعلماء: التطبيع
مع الاحتلال الصهيوني
محرم شرعاً

07 <<<

خلال مأدبة عشاء أقامها السفير القطري د. بحر: قطر داعمة للقضية الفلسطينية مادياً وسياسياً



قال الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن دولة قطر قامت وتقوم بواجبها تجاه القضية الفلسطينية وعلى وجه الخصوص السفير القطري محمد العمادي الذي يبذل جهداً كبيراً على مستوى الأعمار والصحة والتعليم.

وقال د. بحر خلال مأدبة عشاء أقامها السفير القطري على شرف نواب المجلس التشريعي والفصائل الفلسطينية أن قطر تدعم الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية معنوياً ومادياً وسياسياً في المحافل الدولية.

وشدد د. بحر على ضرورة أن يتوحد جميع أبناء شعبنا وأطيافه السياسية من أجل الوقوف في وجه الاحتلال، واسترداد حقوقنا، وتحرير أرضنا، وخدمة أبناء شعبنا الفلسطيني بكل ما نستطيع.

وقال إن المجلس التشريعي دعا أبناء شعبنا للمشاركة الواسعة في الانتخابات المحلية، معبراً عن أمله أن تكون هذه الانتخابات مقدمة لانتخابات المجلس التشريعي والمجلس الوطني والرئاسة.

وقدم بحر شكره الجليل لأmir دولة قطر الشيخ تيم بن حمد آل ثاني ودولة قطر الشقيقة برلماناً وحكومة ومؤسسات وشعباً لجهودهم ودعمهم المتواصل للشعب الفلسطيني.

لجنة التربية تلتقي بالمجلس المركزي لأولياء أمور الطلبة



التقت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية مع المجلس المركزي لأولياء أمور الطلبة في قطاع غزة، وذلك يوم أمس الأول بمقر المجلس التشريعي بغزة، وحضر اللقاء النواب: عبد الرحمن الجمل، محمد شهاب، ويحيى العبادسة، وناقش النواب مع أعضاء مجلس أولياء الأمور عدة قضايا تخص الطلاب والمسيرة التعليمية. بدوره رحب رئيس لجنة التربية النائب الجمل بالحضور، مبيناً أن اللقاء جاء بناءً على طلب أعضاء المجلس المركزي لأولياء الأمور لرغبتهم بتوصيل صوتهم للمجلس التشريعي، واستعراض ما يواجهون من مشاكل وصعوبات في عملهم. من ناحيتهم لفت أعضاء مجلس أولياء الأمور لوجود عدد من المشاكل أهمها انعدام العلاقة بين المجلس المركزي لأولياء الأمور ووزارة التربية والتعليم، وعدم وجود بطاقات تعريفية لأعضاء المجلس، وغير ذلك من المشكلات التي تعيق عمل أولياء الأمور.

وفي نهاية اللقاء وعد النائب الجمل بوقوف المجلس التشريعي ولجنة التربية إلى جانب مجلس أولياء الأمور ودعمهم بما يستطيعون من أجل مواصلة مجلس أولياء الأمور مهامه ومسيرته في خدمة أبنائنا الطلبة في قطاع غزة، وخدمة المسيرة التعليمية، منوهاً لأن لجنته ستبذل الجهود المطلوبة مع جهات الاختصاص لتذليل العقبات التي تعترض مسيرة مجلس أولياء الأمور.

النائب دراغمة: الحملة الأمنية في الضفة هدفها التأثير على العملية الانتخابية



أكد النائب في المجلس التشريعي أيمن دراغمة أن ما تقوم به أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية من اعتقالات واعتداءات على المواطنين والنشطاء الفلسطينيين يأتي في إطار التأثير على سير العملية الانتخابية، مشيراً لأن الأجهزة الأمنية في محافظة طوباس أقدمت مؤخراً على اعتقال العديد من المواطنين والشباب المحسوبين على حركة حماس على خلفية نشاطاتهم وحراكهم في التحضير لانتخابات الهيئات المحلية، وذلك بهدف التأثير المباشر على إجراء الانتخابات وربما تعطيلها.

جاءت أقوال دراغمة في كلمة له ألقاها خلال الندوة التي نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في مدينة طوباس يوم أمس الأول وحذر فيها من الآثار السلبية لهذه الحملة الأمنية على الروح الإيجابية التي يجب أن تسود والابتعاد عن سياسة تعكير الأجواء، مطالباً محافظ طوباس بتأمين الإفراج

عن المعتقلين مضيفاً: "للأسف لم يتم الاستجابة لهذه الدعوة وكذلك لدعوة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان التي دعت للإفراج عن المعتقلين وللتوقف عن الحملات الأمنية والاعتقالات السياسية التي تنفذها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية صباح مساء". وشدد دراغمة على أن هذه الحملة تنسف كل الوعود السابقة التي

قطعت من قبل الحكومة ولجنة الانتخابات بشأن نزاهة العملية الانتخابية، بل وتطعن في صدقية التوقيع على ميثاق الشرف الخاص بعملية الانتخابات وتندّر بتعطيلها وافشالها وعودة الأمور إلى المربع الأول، مشيراً لأن أطراف وتيارات قوية ومتنفذة في السلطة وحركة فتح تسعى بكل جدية نحو إلغاء الانتخابات المحلية.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

لنواجه العنصرية الصهيونية بالمقاومة والوحدة

لا تنفك سلطات الاحتلال الصهيوني في ابتكار أشكال وأدوات ووسائل جديدة في إطار حربها المستمرة ضد شعبنا الفلسطيني.

ولعل التشريعات العنصرية التي أقرها "الكنيست" الصهيوني في السنوات الأخيرة تعبر عن تعدد وتنوع أشكال وألوان الحرب والعدوان الذي امتدت تجلياته لتشمل الأبعاد القانونية والعديد من الأبعاد والمجالات الأخرى.

وكان من أبرز القوانين التي أقرها "الكنيست" الصهيوني في الفترة الأخيرة قانون التغذية القسرية للأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في إطار معارك الأمعاء الخاوية الذي يستهدف كسر إرادة إخواننا وأبنائنا الأسرى وتركيعهم وتدمير روحهم الوطنية والمعنوية. ولم تكد انتفاضة القدس تندلع ويشتد أوارها حتى أقدم "الكنيست" على إقرار قانون رفع الأحكام الجائرة بحق الأطفال الفلسطينيين من راشقي الحجارة، وقانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس، اللذين استهدفا إجهاض انتفاضة القدس وإرهاب الجيل الفلسطيني الصاعد وإخماد روح المقاومة في نفوس الأطفال الفلسطينيين.

وقبل نهاية الشهر الماضي أقر "الكنيست" قانون طرد أعضاء "الكنيست" العرب الذين يمارسون ما أسموه التحريض على الكفاح المسلح، في إشارة إلى الأعضاء العرب الذين يدعمون الحقوق الفلسطينية المشروعة، بما يندرج ضمن إطار القوانين العنصرية التي أقرها "الكنيست" ضد أهلنا في فلسطين المحتلة عام 48، والتي تزداد شدة وقسوة يوما بعد يوم.

ولا ريب أن تطور الهجمة العنصرية الصهيونية عبر وضع أعضاء "الكنيست" العرب في دائرة الاستهداف الصهيوني العنصري، يؤشر إلى طبيعة المرحلة القادمة التي يخطط لها الصهاينة لبلوغها بحيث تكون أكثر قمعاً وعنصرية وإقصاءً ضد شعبنا وقضيتنا.

وليس خافياً أن الصهاينة يسعون بشكل حثيث لتجفيف كل منابع العمل الوطني الفاعل في الداخل الفلسطيني المحتل، ومن بينها الصوت العربي الحر داخل "الكنيست" الصهيوني الذي يدافع عن حقوق ومصالح شعبنا الفلسطيني، والذي بات يشكل مصدر إزعاج وتهديد كبيرين لحكومة الاحتلال ومؤسساتها السياسية والعسكرية والأمنية، ما اقتضى العمل على قهره وإسكاته عبر الوسائل القهرية العنصرية التي اشتهر بها الاحتلال.

وكان آخر التشريعات الصهيونية العنصرية إقرار قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاماً الذي يستبيح حقوق الأطفال بشكل مخالف صريحة للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي كفلت حماية الأطفال وعدم الرج بهم في أتون الحروب والصراعات، بما يعبر عن فاشية الاحتلال وبشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وفق منطوق القوانين والمواثيق الدولية.

كل ذلك يؤكد أن الصهاينة يوغلون أكثر فأكثر في إصدار قوانينهم وتشريعاتهم العنصرية في ظل الصمت العربي والتواطؤ الدولي، منفلتين من أي قيمة إنسانية ودون أن يقيموا وزناً لأي وازع من قانون أو ضمير.

والأدهى أن العنصرية الصهيونية تتدثر برداء قانوني فيما يخيم الصمت واللامبالاة على موقف المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية وأدعياء الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولا نجد منهم من يتحرك لضخ هذه التشريعات التي يفجر الصهاينة في العمل بها كالشمس في رابعة النهار رغم تنكها العميق لكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نحذر من إجراءات وخطوات وتشريعات صهيونية أكثر شدة وقمعاً وعنصرية خلال المرحلة المقبلة، ما يستلزم من شعبنا الفلسطيني في القدس والضفة والقطاع وأراضي الـ 48 التكاثر وتوحيد الجهود والطاقت في مواجهة الهجمة الصهيونية واستخدام كل وسائل الضغط الكفاحية والقانونية والجماعية من أجل مواجهتها والتصدي لها، والعمل على مواجهة القوانين والتشريعات الصهيونية العنصرية بمزيد من العزم والتحدى وتأجيج روح المقاومة في نفوس جميع أبناء شعبنا الفلسطيني وتطوير أدوات ووسائل المقاومة ضد الاحتلال.

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية تجاه وقف هذه النازية الجديدة، ووقف أي مظهر من مظاهر التواطؤ مع الاحتلال الصهيوني وسياساته العنصرية، وإنفاذ مبادئ العدالة والمواثيق الدولية والقانون الدولي الإنساني بكل أمانة وشفافية وإخلاص.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني، وباسم شعبنا الفلسطيني، نطالب كافة الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية بشطب عضوية "الكنيست" الصهيوني الذي يستمر إصدار التشريعات العنصرية المخالفة لأبسط قواعد العمل البرلماني الدولي ولكل المواثيق والاتفاقيات الدولية.

وعلى أية حال، فإننا على ثقة أن نوازل العنصرية الصهيونية سوف تتبدد على صخرة صمود شعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وأن أحداً لن يجزؤ على المساس بالحقوق والثوابت الوطنية، ما دام شعبنا الفلسطيني قويا بالله ومؤمناً بحقوقه، وما دامت المقاومة الفلسطينية ضاغطة على الزناد وتتحسب وتعدّ العدة ليوم الفصل واللقاء.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً"

خلال ندوة نظمها التغيير والإصلاح ورابطة علماء فلسطين

نواب وعلماء: التطبيع مع الاحتلال الصهيوني محرم شرعاً ومجرم قانوناً



ومخالفة للقوانين العربية وتقوية للكيان الصهيوني القائم على العدوان والإرهاب.

مقاطعة فورية

من جانبه عبر رئيس منتدى البرلمانين الإسلاميين د. ناصر الصانع في مداخلة له عن رفضه الشديد للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني الذي يغتصب الأرض والمقدسات، مطالباً بضرورة المقاطعة النهائية والفورية للكيان سواء من الناحية الاقتصادية وغيرها وكذلك المحافل الدولية.

وأكد الصانع أن الكيان الصهيوني الذي نشأ على القتل والدمار والاحتلال لم يستطيع حتى الآن فتح علاقات طبيعية مع الدول العربية والإسلامية، موضحاً بأن ما دامت فلسطين محتلة لا يمكن أن يتحقق التطبيع مع الكيان بأي شكل من الأشكال.

تجريم التطبيع

في نفس السياق طالب النائب فتحى حماد بتجريم التطبيع مع العدو الصهيوني ووضعه على جدول أعمال الجامعة العربية، داعياً لتوعية الشعوب العربية لمخاطر التنسيق والتطبيع، والعمل على دعم وتنشيط حركة مقاومة التطبيع عربياً.

ودعا النائب حماد لإعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة القضايا العربية والإسلامية والعالمية وعودة الدور العربي الفعال والمساند للحقوق التاريخية، مطالباً بإنشاء وتشكيل مؤسسات شعبية عربية وإسلامية لمواجهة التطبيع مع الاحتلال، داعياً لتجريم التنسيق الأمني المستخدم كبوابة للتطبيع مع الاحتلال، وفضح دور الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية التي تتجسس على المقاومة الفلسطينية والدول العربية.

لتصبح مؤتمر شعبي ضد التطبيع، مبيناً مدى خطورة التطبيع داعياً لاعتماد مواد مناهضة للتطبيع في المناهج الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة، منوهاً لضرورة إبلاغ الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية على المستوى الإقليمي والدولي بنتائج هذه الندوة لأنها تمثل صوت الشعب وضمير الشرفاء.

من جانبه طالب النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة بتشكيل لجان لوقف التطبيع في فلسطين وتعزيز العلاقات مع العالم العربي والالتزام بوثيقة الشرف المقررة من النقابات المهنية الأردنية والفلسطينية.

تقوية للاحتلال أما النائب مروان أبو راس فقد أكد خلال افتتاحية الندوة أن التطبيع والزيارات للكيان الصهيوني تهدف لتقوية الاحتلال على الشعب الفلسطيني، مطالباً علماء الأمة لرفض مثل هذه الزيارات وإصدار الحكم الشرعي فيها.

وشدد أبو راس أن الذي يزعم أن المقاومة لم تقتل ذبابة فهو يعيش في كوكب آخر ولم يسمع بالبطل الفقيه وغيره لم يسمع بأسرى الاحتلال لدى المقاومة، موضحاً أن التطبيع لا يرفع من شأن أصحابه.

من جانبه أكد النائب يونس الأسطل أن الحكم الشرعي للتطبيع هو التحريم ويعد من الكبائر، موضحاً أن مفاصد التطبيع لا تقتصر على القضية الفلسطينية بل تمتد لتصل للساحات العربية والإقليمية بهدف افساد ثقافة المقاومة والممانعة فيها.

خيانة ومخالفة للقوانين

من جانبه شدد أستاذ القانون الدولي بجامعة الملك فيصل بالسعودية د. محمود المبارك أن الزيارات والتطبيع مع الكيان الصهيوني تعد خيانة

أكد نواب وعلماء وقادة فصائل أن التطبيع مع الاحتلال الصهيوني يشكل موالاة للمشروع الصهيوني وضياح للأرض والمقدسات، بالإضافة لكونه محرم شرعاً ومجرم قانوناً، مؤكداً أن الاحتلال هو العدو الأول والحقيقي للشعب الفلسطيني بما يمثله من مشروع استعماري صهيوني.

وأجمع المشاركون في الندوة التي نظمها كتلة التغيير والإصلاح ورابطة علماء فلسطين (يوم الثلاثاء 8-9 في مدينة غزة) أن للتطبيع مع الاحتلال أضرار ومخاطر كبيرة وخطيرة، مؤكداً أن الزيارات التطبيعية مع الاحتلال نوع من أنواع التخايير والخيانة وهي مجرمة ومحرمة، مطالبين المطبوعين للتكفير عن جريمتهم والتوقف فوراً عن التعاون مع الاحتلال الصهيوني.

وثنى المجتمعون مواقف الهيئات الشعبية والمؤسسات الوطنية على المستويين العربي والإسلامي التي رفضت التطبيع مع الاحتلال، داعيين جميع الأطراف للعودة إلى الأصل وهو مقاطعة الاحتلال وكشفه وفضحه ومقاومته.

وشدد المجتمعون أن التنسيق الأمني يشكل مقدمة لجريمة التطبيع وحرف البوصلة عن تحرير فلسطين ودحر الاحتلال عن فلسطين، موضحين أنه خيانة للمقاومة والشعب الفلسطيني، ومؤكدين على رفض الشعب الفلسطيني للزيارات التي تهدف لتطبيع العلاقات مع الاحتلال.

رئاسة المجلس

وفي مداخلته دعا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي لعقد جلسة طارئة للمجلس التشريعي لمناقشة مخاطر التطبيع وإصدار قانون تجريمه، داعياً لتطوير هذه الندوة

أثناء وقفة تضامنية مع النائب الأسير سعدات بحر: معركة الأمعاء الخاوية مستمرة حتى إنهاء الاعتقال الإداري

الأسرى في سجون الاحتلال، وأكد المتحدثون في الوقفة على حق أسرانا بالحرية، مشددين على أن الاحتلال يعتمد انتهاك حقوق أسرانا ضارباً القانون الدولي بعرض الحائط وكذلك كل المواثيق الدولية التي نصت على حقوق أسرانا، منوهين لأن إرادة الأسرى لن تكسر ولن يتمكن السجن ولا السجن من التغلب على المعنويات والإرادة الصلبة لأسرانا في السجون.

نظم المجلس التشريعي بمقره مؤخراً وقفة تضامنية مع الأسير النائب أحمد سعدات والأسرى المضربين عن الطعام وذلك لمساندتهم في إضرابهم ومن أجل دعم صمودهم في وجه السجن، بحضور نواب ونشطاء مهتمين بقضية الأسرى والمحررين وكوادر وقيادة وشخصيات وطنية عديدة، ولفيف من ممثلين المؤسسات الحقوقية والدولية وذوي



بدوره ألقى د. أحمد بحر بالتحية الحارة لأسرانا في سجون الاحتلال، وفي مقدمتهم النائب أحمد سعدات وبقية النواب المختطفين والأسير بلال كايد وأسرى حماس في سجن إيشل، الذين يخوضون إضراباً مفتوحاً عن الطعام، وأضاف: "نقف أمامكم اليوم في هذه الوقفة التضامنية تقديراً وإجلالاً لإخواننا وأبنائنا الأسرى في سجون الاحتلال، وفصحا للإجراءات القمعية والسياسات الإرهابية التي تمارسها دولة الاحتلال بحقهم".

صمت دولي

وأكد أن ما يتعرض له النائب الأسير أحمد سعدات وبقية النواب المختطفين والأسير بلال كايد الذين يخوضون إضراباً عن الطعام تشكل متوالية لا متناهية من الألم والمعاناة التي يكابدها الأسرى وسط صمت وتواطؤ المجتمع الدولي الذي يتجاهل الجرائم الصهيونية بحق الأسرى، الأمر الذي يشكل انتهاكاً سافراً لكافة المواثيق والأعراف الدولية، ولمبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني، ولاتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949م بشأن أسرى الحرب والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها الصادر عام 1977م، فكل تلك الانتهاكات الجسيمة التي تمارس يومياً بحق أسرانا البواسل في سجون الاحتلال تدخل في إطار جرائم الحرب حسب منطوق القانون الدولي الإنساني.

وأبرق بالتحية لأسرى حماس في سجن "إيشل" الذي بدأوا معركتهم منذ أيام (معركة الكرامة 2) ضد سلطة السجون رداً على قيامها بالتنكيل والقمع والتعذيب والنقل وكل الإجراءات القمعية ضد أسرانا البواسل في سجون الاحتلال، مؤكداً أن معركتهم تدل على وحدة الحركة الأسيرة ضد الإجراءات القمعية والاعتقال الإداري.

واعتبر أن إجراءات الاحتلال بحق الأسرى بمثابة محاولات للتغطية على الجرائم التي يرتكبها بحق مقدساتنا وأبنائنا في مدينة القدس وما يقوم به الكيان من حفریات تحت المسجد الأقصى وممارسات

النائب جرار: السجن والسجان لن يتغلبا على الإرادة الصلبة للأسرى

تجاوز عددهم "100" أسير بمختلف السجون، مؤكدة أن الإضراب يأتي بهدف نيل الأسرى لحقوقهم وحریتهم ولتبقى قضية الأسرى حية وحاضرة في عقول الجماهير، وبغية استمرار التفاعل مع هذه القضية في جميع المحافل المحلية والدولية، منوهة للالتفاف الواضح لشعبنا حول أسرانا الأبطال ومساندة الشخصيات والفصائل لجميع فعالياتهم، موضحة أن سلطات الاحتلال شددت في الفترة الأخيرة إجراءاتها العقابية بحق الأسرى ومنها سياسة العزل الانفرادي والحرمان من الزيارة ولقاء الأهل، وإجراءات عقابية أخرى لم يسبق تنفيذها بحق الأسرى، لافتة لأن إرادة أسرانا لن تنكسر وفي النهاية سيخضع الاحتلال لمطالبهم.

في سجون الاحتلال، وخاصة المضربين عن الطعام منهم، ومن أجل تعرية الاحتلال وفضح جرائمه بحقهم، داعية المنظمات الحقوقية والطبية الدولية لزيارة الأسرى المضربين وممارسة الضغوط السياسية على الاحتلال لضمان الافراج عنهم. وعبرت النائب جرار عن رفض شعبنا لسياسة الاعتقالات المستمرة، وخاصة الاعتقال الإداري المتكرر، وأكدت فشل الاحتلال في محاولاته الرامية لكسر إرادة الأسرى، وقالت: "لن يكسر السجن هذه الإرادة الصلبة للأسرى مهما فعل من ممارسات وإجراءات غير إنسانية وانتهاكات للقانون الدولي والإنساني". وأشادت بانضمام قوافل ورموز من الأسرى لقائمة المضربين عن الطعام، منوهة لأن المضربين قد

الأجهزة الأمنية في رام الله من اعتقالات ضد أبناء المقاومة وما يقوم به السيد عباس من إصدار مراسيم مخالفة لقانون انتخابات الهيئات المحلية يأتي في إطار وضع العقوبات أمام سير العملية الانتخابية وفقاً للأصول وافشال للنهج الديمقراطي الذي قبل به أبناء شعبنا".

فعاليات مشكورة

بدورها شكرت النائب في المجلس التشريعي عن قائمة أبو علي مصطفى خالدة جرار في كلمة لها عبر الهاتف القوى والفصائل السياسية التي نظمت الفعاليات والمسيرات التضامنية مع النائب سعدات، مبرقة بالتحية له على صموده في سجون الاحتلال، داعية لاستمرار فعاليات أبناء شعبنا وفصائله المختلفة بهدف الوقوف لجانب أسرانا

المستوطنين من انتهاك حرمة المسجد الأقصى أمام أعين الدول الإسلامية والعربية التي لم تحرك ساكناً بل بدأت مناورات عسكرية مشتركة مع هذا الاحتلال في أمريكا مؤخراً.

إجراءات لا مبرر لها

ودعا السلطة في رام الله للتوقف الفوري عن ممارسة الاعتقالات السياسية بحق الشرفاء من أبناء الضفة الغربية والعمل على إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في سجونها، منوهاً لأن الاعتقالات السياسية التي تمارسها الأجهزة الأمنية في الضفة ليست مبررة بل مرفوضة من الناحية الوطنية والأخلاقية والسياسية والفصائلية أيضاً.

وأضاف: "إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد أن ما تقوم به

التشريعي يعزي بثلاث شهداء من خان يونس والبريج ويهنئ أسير محرر من رفح

جاء إصابتها حتى لقيت وجه الله شهيدة. وأتني أحد وجهاء عائلة أبو شمالة على زيارة نواب التشريعي لبيت العزاء مرحباً بهم ومحتسباً الشهيدة عند الله، ومنوهاً لأن الشهداء يمضون على طريق النصر والتحرير وفي سبيل الحرية لشعبنا وأمتنا، شاكرًا للتشريعي لفتته الكريمة بزيارة العائلة وتقديم واجب العزاء بالشهيدة.

قدم د. أحمد بحر رافقه النائب يونس الأسطل واجب العزاء لعائلة أبو شمالة باستشهاد الشهيدة الحاجة هادية أبو شمالة من محافظة خان يونس، والتي استشهدت الأسبوع المنصرم متأثرة بجراح أصيبت بها قبل 15 عاماً، وأفادت عائلة الشهيدة أن ابنتهم كانت قد أصيبت برصاص الاحتلال في بداية العام 2001م ومنذ ذلك الحين وهي تعاني



ويهنئون أسيراً محرراً

من ناحية أخرى هنأ نواب التشريعي الأسير المحرر محمد البشيتي من محافظة رفح بمناسبة تحرره من سجون الاحتلال بعد انتهاء مدة محكوميته البالغة "12" عام، وكان الأسير البشيتي (30 عاماً) وصل قطاع غزة عبر معبر بيت حانون، وسط استقبال جماهيري حاشد، لينتقل إلى مدينة رفح، وقد ارتدى الملابس العسكرية وحُمل على أكتاف زملائه من مقاومي كتائب القسام. وذكر البشيتي لنواب التشريعي لدى تهنئتهم له بالإفراج عنه أنه كان قد تنقل خلال فترة اعتقاله بين عدة سجون، وكان ممنوعاً من الزيارة، مشيراً لأنه تعرض بعد اعتقاله لـ "تحقيق قاسي" استمر لمدة شهرين في مركز تحقيق عسقلان المركزي. يذكر أن والد الأسير المحرر محمد البشيتي كان قد توفي كما اغتالت طائرات الاحتلال الإسرائيلي شقيقه عائد أثناء فترة اعتقاله. بدوره ثمن النواب الدور البطولي للأسرى في سجون الاحتلال لما قدموه من تضحية للوطن، حيث ضحوا بزهرات عمرهم خلف القضبان من أجل تحرير الوطن والايمان بالمقاومة كطريق لتحرير فلسطين، مؤكداً أن قضية الأسرى تأتي على سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني.

الشهيد الهور

وفي ذات السياق قدم د. أحمد بحر، رافقه النائب سالم سلامة، والنائب هدى نعيم، التعزية لعائلة الشهيد خالد الهور الذي ارتقى إثر انهيار نفق للمقاومة في المنطقة الوسطى، وكان ذوي الشهيد في استقبال الوفد الذي أشاد بالمجاهدين والمقاومين في مسيرة الاعداد والاستعداد لمواجهة العدو. واستمع الوفد من ذوي الشهيد لملاحظات استشهاديه واللحظات الأخيرة في حياته ومسيرة جهاده، وأعرب الوفد عن اعتزاز التشريعي بالمقاومة والشهداء الذين لا يدخرون جهداً في التجهيز والاعداد، مشيدين بتضحيات الشهداء ورجال الانفاق. وعلى هامش بيوت العزاء أدلى د. بحر بتصريحات لبعض وسائل الاعلام أكد فيها أن الشهداء يمضون على طريق النصر والتحرير ودمائهم وقود لانتفاضة الأقصى، مبيناً أن شعبنا سيستمر على هذا الطريق ولن يخذل الشهداء والجرحى وكل من ضحى من أجل تحرير فلسطين، معبراً عن اعتزازه بالشهداء الذين ضربوا أسطورة التصدي والصمود، وقدموا للشعب الفلسطيني نموذجاً رائعاً في العطاء.

الشهيد اللحام

إلى ذلك قدم ذات الوفد واجب العزاء لذوي الشهيد المجاهد باسم اللحام في محافظة خان يونس وهو أحد مجاهدي سرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، والذي ارتقى إلى العلا شهيداً إثر إصابته بطلق ناري بالخطأ أثناء أدائه واجبه الجهادي والوطني المقدس، وكان وجهاء العائلة وقيادات من حركة الجهاد في استقبال الوفد الذي أشاد بالجهود التي يبذلها المجاهدون من مختلف فصائل وأجنحة وأذرع المقاومة بهدف الاعداد لمواجهة العدو الذي يتربص بنا وبشعبنا الدوائر. بدوره شدد أحد قيادات حركة الجهاد الإسلامي في خان يونس على الدور المهم الذي تلعبه فصائل المقاومة في الاعداد والتدريب، لافتاً إلى أن الشهيد اللحام قد أفنى عمره ووقته في الجهاد والمقاومة ورحل شهيداً بعد مسيرة جهادية حافلة بالعمل العسكري المقاوم، مشيراً لأن شعبنا كله مشاريع شهادة، وأنا جميعاً مستعدون لمقاتلة العدو حتى يرحل عن أرضنا وننعم بحريتنا، شاكرًا للتشريعي زيارته لبيت العزاء.



نواب التشريعي يواصلون مهامهم البرلمانية والرقابية ويقومون بواجباتهم الاجتماعية

واصل نواب المجلس التشريعي بمختلف محافظات قطاع غزة مهامهم البرلمانية وجولاتهم الرقابية على أداء السلطة التنفيذية من خلال الزيارات الميدانية واللقاءات المباشرة مع المسؤولين والمعنيين، "البرلمان" تابعت أنشطة النواب وأعدت التقرير التالي:



داعياً للمزيد من الفعاليات والأنشطة التي تتناول وتهتم بالقدس والمسجد الأقصى لتبقى ماثلة في عقول أبنائنا وبناتنا. وتخلل افتتاح المخيم العديد من الأناشيد الهادفة والعروض المسرحية، وجولة في أروقة معرض انتفاضة القدس والذي تضمن العديد من الرسومات وصور الشهداء والأسرى ومعرضات عن المسجد الأقصى المبارك.

الاهتمام بقضايا المواطنين

من ناحيتها ناقشت النائب هدى نعيم العديد من القضايا التي تهتم المواطنون مع وكيل وزارة الإسكان والإشغال العامة المهندس ناجي سرحان، واستمعت منه لشرح مفصل حول مشاريع التي تنفذها وزارته سواء تلك المشاريع التي تخص الإسكان أو مشاريع التطوير وتعبيد الشوارع وتأهيلها.

وطرحت النائب نعيم بعض القضايا التي تتعلق بالمواطنين الذين لا مأوى لهم والذين تحتاج بيوتهم إلى ترميم وبعض القضايا لحالات إنسانية خاصة وكذلك تابعت مع وكيل الوزارة مشروع الصرف الصحي لمنطقة القسطل بدير البلح وقضية ديوان آل أبو عمرة، وغير ذلك من



القضايا التي تستحوذ على اهتمام المواطنين. بدوره قدم سرحان إجابات وشروحات مفصلة لتساؤلات النائب نعيم ووعداها بمتابعة القضايا التي تناولها الاجتماع وتوفير الحلول المناسبة للحالات الإنسانية المستفيدة من مشاريع الوزارة، منوهاً لأن وزارته تسعى لمساعدة المواطنين وتتابع التفاصيل المتعلقة ببيوت الفقراء والمتضررين حسب الأصول ووفقاً للأولويات المتبعة بالوزارة.

ويشاركون بمناورة طبية

وفي سياق آخر شارك النائبان خميس النجار، ويونس أبو دقة بحضور لفيف من رؤساء البلديات ومدراء الأجهزة الأمنية ومدراء المؤسسات الأهلية وجمهور واسع من مواطني محافظة رفح بمناورة طبية أجرتها وزارة الصحة تحاكي تعرض مجموعة كبيرة من المدنيين للقصف المباشر وسبل التعامل مع وقوع أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى، وكيفية التعامل معهم ونقلهم للمراكز الصحية والمستشفيات، حيث تم استخدام مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار الواقع أقصى جنوب رفح أثناء المناورة التي تعد هي الأولى من نوعها بعد العدوان الأخير على القطاع.

وتزامنت المناورة مع ذكرى مجزرة رفح التي استشهد فيها أكثر من 200 مواطن وأصيب خلالها المئات قبل عامين خلال العدوان الإسرائيلي الأخير إبان معركة العصف المأكول.

وشارك في المناورة كل من طواقم مستشفى الشهيد أبو يوسف النجار، والمستشفى الكويتي، ووزارة الداخلية، وجمعية الهلال الأحمر، وجمعية

مديرية الشؤون الاجتماعية

وفي إطار متابعة أداء السلطة التنفيذية استقبل النائب عبد الرحمن الجمل بمكتبه مؤخراً مدير الشؤون الاجتماعية بمخيم النصيرات أحمد العبادلة، وبحث معه سبل مساعدة الأسر الفقيرة والمهام الملقى على عاتق مديرية الشؤون الاجتماعية بالمخيم.



وأشاد الجمل بالجهود التي تبذلها مديرية الشؤون الاجتماعية في خدمة المواطنين في المحافظة في المجالات الاجتماعية المختلفة، لافتاً لأن المواطنين يعانون جراء الفقر والبطالة وعلينا العمل بكل السبل والوسائل لمساعدتهم والوقوف بجوارهم.

بدور عبر العبادلة عن شكره للنائب الجمل، مؤكداً بأن المديرية من واجبها خدمة المواطنين وتخفيف آلامهم ومعانهم من خلال البرامج الإغاثية التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية، مشيراً لأن المديرية باشرت بتوزيع المساعدات التركية التي وصلت قطاع غزة مؤخراً، لافتاً لأن المساعدات توزع وفقاً لتوجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية وتوزع بناءً على عدد أفراد الأسرة.

ويفتتحون مخيمات القدس

إلى ذلك افتتح النائب أحمد أبو حلبية مخيمات انتفاضة القدس الخاصة بطالبات الكتلة الإسلامية للمرحلة الجامعية في مدرسة الناصرة بحي الشجاعة، وكان في استقباله عدد من المشرفات على إدارة المخيمات. بدوره أكد النائب أبو حلبية في كلمته أمام المشاركات على أهمية



هذه المخيمات في تعزيز قضيتنا وثقافتنا الفلسطينية ومكانة القدس والمسجد الأقصى في قلوبنا، مضيفاً: "لقد اشتعلت انتفاضة القدس بجهود الشباب والشابات في مختلف محافظات الضفة الغربية والداخل المحتل من خلال عمليات الدهس والطعن التي نفذها الأبطال من أبناء شعبنا ضد الاحتلال ومستوطنيه وما زالت ماضية حتى يومنا هذا". وتقدم أبو حلبية بالشكر للأخوات المشرفات على المخيمات القدس،

أصدقاء مجمع رفح الطبي، وبلدية رفح، والخدمات الطبية، إضافة إلى طواقم من جهاز الدفاع المدني.

وبدأت المناورة بإحداث تفجيرات تحاكي القصف المدفعي في ساحة مدرسة الدوحة وسط المدينة، وافتراض ارتقاء وإصابة العشرات من الشهداء والجرحى، وتحرك سيارات الإسعاف لنقلهم فوراً للمستشفى ومن ثم استقبال المصابين والتعامل معهم وإخلاء المشفى بسبب تعرضه للقصف.

وبعد انتهاء المناورة صرح مدير مستشفى النجار لوسائل الاعلام قائلاً: "أنه تم التنسيق لإتمام المناورة كما يجب والتخطيط المستقبلي لمنع تكرار أي خطأ، والحفاظ على حياة المواطنين".

وطالب الجميع بالوقوف يداً واحدة لإقامة مجمع طبي يناسب مدينة رفح بما يخدم المحافظة ويلبي احتياجاتها الطبية ويكون عوناً للمحافظة في أي عدوان آخر، مذكراً بما حدث في الحرب الأخيرة بقطع الطريق الواصل إلى مستشفى الأوروبي ومنع الطواقم الطبية من نقل المصابين والجرحى إلى مستشفيات ومراكز صحية أخرى.

ويلتقون بعائلات الأسرى

التقى نواب المجلس في المحافظة الوسطى بعائلات الأسرى أثناء رحلة بحرية نظمتها جمعية واعد، شارك فيها النواب: سالم سلامة، عبد الرحمن الجمل، وهدى نعيم، والتقوا بالعائلات المشاركة بالرحلة،



مؤكدين حرصهم على الوقوف بجانب ذوي الأسرى لمواجهة ظروف الحياة الصعبة والتخفيف من همومهم وأحزانهم.

شعبنا قادر على اختيار المجالس البلدية النافعة والفاعلة

نواب: سلطة رام الله تمارس القمع والاعتقال السياسي.. وفتح تسعى لتشويه حماس

الانتخابات البلدية باتت على الأبواب غير أن أصوات عديدة تشكك في إمكانية إجرائها وبالرغم من ذلك فإن الفصائل والقوى المختلفة في المجتمع الفلسطيني تجري استعداداتها لهذا الانتخابات على قدم وساق وهي في عجلة من أمرها بل وتسابق الزمن في ذلك، البرلمان استطلعت آراء نواب المجلس التشريعي حول الانتخابات البلدية وأعدت التقرير التالي:

وهذا يؤكد أن الاحتلال لن يتوانى عن اعتقال المرشحين الذين لا يوافقون سياسته.

وأشارت إلى أن البعض يحاول أن يفشل مشاركة حماس في الانتخابات القادمة فبعضهم قال إن العالم لن يتعامل مع الفائزين من حركة حماس، وبعضهم استخدم أسلوب التأكيد بأن العالم سيقطع دعمه للبلديات التي ستفوز بها حماس، وهذه المواقف ما هي إلا وسيلة من وسائل التحريض للمجتمع الدولي كي يستعجل في عقوبة حركة حماس لإفشال التجربة. وبينت أن إعلان حركة حماس الدخول بقوة في الانتخابات أربك الساحة الداخلية في السلطة وفي حركة فتح وقد بدأت الصراعات تطفو على السطح، لكن وحسب خبرتنا السابقة من المحتمل أن تتوحد تلك الفصائل في مواجهة حماس عبر صناديق الاقتراع لكن نحن نرى أن الانتخابات حق أساسي للمواطن الذي يدلي بصوته لينتخب من يراه الأجدر بهذا الصوت.



صوتك أمانة

بدوره قال النائب في المجلس التشريعي عن محافظة الخليل نايف الرجوب: "إن حركة تسجيل المواطنين في السجل الانتخابي وتحديث بياناتهم في الضفة أظهرت غلبة لصالح حركة حماس الأمر الذي أدى لتوجس المسؤولين في سلطة الضفة، داعياً الناخبين لانتخاب الأشخاص الذين يحملون هم الوطن، ويسعون للإصلاح والتغيير".

وخاطب الرجوب المواطنين والناخبين بقوله: "صوتك أمانة ويجب أن يوضع في المكان المناسب ويعطى لمن يستحق". وتابع: "نؤكد على كل المخلصين أن يتقدموا وألا يكونوا سلبيين، لأن هذه فرصة الخلاص من الفساد في المجالس المحلية، ولا يجوز ترك الأمور للفساد والمفسدين". وشدد الرجوب على أن التكاسل أو الإهمال في الأدلاء بالصوت سيكون بمثابة المشاركة في عملية الهدم التي تمارس عملياً في الكثير من المجالس المحلية التي تسلق أصحابها في عتمة الليل، أو عينوا على أساس فتوى لا صلة له بالكفاءة والقدرة".

متخصصة تمتاز بالكفاءة والمهنية وقادرة على الارتقاء بالبلديات.

وحول ضمان احترام المجتمع الدولي لنتائج الانتخابات قال: "من حق شعبنا أن ينتخب من يراه مناسباً، وعلى العالم أن يحترم إرادة الناخبين، ولا يعقل أن يكون للديمقراطية وجهان". وحول قبول حكومة الحمد لله بالمجالس الانتخابية التي تفوز فيها حركة حماس قال النائب الأشقر: "لدي تحفظات كثيرة على حكومة الحمد لله، وهي فشلت فشلاً كبيراً في القيام بواجبها، وما كان متفق عليه من إعادة الاعمار وتوحيد المؤسسات في غزة والضفة والاعداد لانتخابات عامة، غير أن الواجب الوطني يحتم عليها القبول بنتائج الانتخابات".



مراسيم باطلة

من جانبها قالت النائب سميرة الحلايقة أن الكل الفلسطيني يطمح لانتخابات نزيهة، لكن المرسوم الأخير الذي أصدره الرئيس أبو مازن يعتبر تدخلاً في الشأن الانتخابي وهو محاولة منه لإفساد العملية الانتخابية أو التأثير على مجرياتها ونتائجها. وأضافت أن الكل ينتظر موعد الانتخابات ليرى جدية كل الأطراف في إجرائها في موعدها بالرغم من ضبابية الموقف الفصائلي والشعبي من هذه الانتخابات بين رافض ومؤيد ومتذبذب.

وأشارت إلى أن الاعتقالات السياسية التي وقعت في الضفة مؤخراً لا تبشر بموسم انتخابي جيد بل وتثبت أن التوجه العام في الضفة يسير نحو عسكرة الانتخابات حيث لا زالت العصي تطل من الدواليب.

وقالت: "نحن طالبنا عبر وسائل الاعلام بضمانات حقيقية من شأنها أن تحافظ على نزاهة الانتخابات وتعطي الأمان للمواطن ليمارس حقه الطبيعي عبر صناديق الاقتراع لكن على ما يبدو أنه لا يوجد ضمانات مع حالة الاحتقان الموجودة في الضفة". ولفتت إلى أن الاحتلال منذ اللحظة الأولى بدأ سياسة تحريضية من خلال أخبار وتكهنات حول فوز حماس في هذه القوائم،



حماس جاهزة وحسمت أمرها

أكد رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي النائب إسماعيل الأشقر لدى حوارنا معه أن حركة حماس حسمت أمرها باتجاه الذهاب للانتخابات المحلية.

وقال هنالك من يحاول اللعب على قضية الاشاعات والتأويلات وإيجاد الفوضى واحباط الناخبين بهدف التشويش وإيهام المواطنين بأن الانتخابات لن تجرى في موعدها المحدد، وهذا غير مقبول لدينا، وحماس جاهزة ومستعدة لخوض الانتخابات وشعبنا سيختار المناسب لخدمته.

وشدد على أنه من حق شعبنا ممارسة الديمقراطية وأن يختار قياداته على الصعيد البلدي والتشريعي والرئاسة، وتابع: "وهذا حق لشعبنا ونحن في حماس نعتبر أنفسنا خدماً لشعبنا وهذه الانتخابات طريق للوصول لخدمة الشعب وليس لحكمه".

ولفت إلى أن حركة حماس غلبت المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، وكان قرارها الاستراتيجي بالمشاركة الفعلية الحقيقية بهذه الانتخابات رغم كل المعوقات، ورغم حملة فتح الشعواء الهادفة لتشويه حماس.

وأشار لأن سلطة رام الله تمارس القمع والاعتقال السياسي غير أن شعبنا قادر على التمييز والتفريق بين الغث والسمين واختيار المجالس البلدية النافعة للمجتمع والوطن والقضية. وأكد أن الاحتلال هو العدو الأول والرئيس لنا وهو يفرق بين أبناء شعبنا ويعمل جاهداً لإفشال العملية الانتخابية، لأن قانون الاحتلال فرق تسد، ولاحظنا من خلال استقراء الاحتلال للانتخابات القادمة أن حماس ستكون هي الفائزة وهو يعمل جاهداً مع العملاء والمفسدين والطابور الخامس لإفشال العملية الانتخابية.

أكد النائب الأشقر أن حركة حماس ستعتمد في قوائمها على الكفاءات، لأننا نعتبر أن البلدية خدماتية من الدرجة الأولى وإن كانت تلبس ثوبا سياسياً، وسنقدم قوائم



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

نحو بلديات مهنية وفاعلة

معظم الأحزاب والقوى الفاعلة في المجتمع الفلسطيني أعلنت أنها ستخوض انتخابات البلديات القادمة على أساس مهني صرف، وهذا ما أكدته وتؤكدته تصريحات قادة المنظمات والتنظيمات ومختلف القوى والفصائل السياسية، وهو أمر جيد بكل تأكيد، باختصار لأن البلديات مؤسسات خدمية واجبة تقديم الخدمات للمواطنين والتنافس على تقديم أفضل ما عندها من أجل راحة المواطن الذي يستحق كل احترام وتقدير.

إن اعتماد مبدأ الكفاءة والمهنية في تشكيل القوائم الانتخابية لهو أمر تهفو له أفئدة المواطنين الذين أعياهم الهمّ وألهمت ظهورهم حرارة الصيف في ظل انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، شعبنا ينتظر من فصائله وحركاته السياسية قوائم مرشحين ذات أيادي وطنية بيضاء مشهود لها بالكفاءة والمهنية والنزاهة والخبرة، لأن أمثال هؤلاء هم من سيفيد المجتمع ويعمل على رفعة البلديات وتقدمها واحترام المواطنين لها.

البلديات بحاجة لرجال يعملون على نهضتها ويسبغون بمجالسها نحو تفهم احتياجات المواطنين ويصنعون من أنفسهم خداماً للمواطن وليس شرطاً عليه، نحن مقبلون على انتخابات نريد أن يتقدم فيها القوى والأمن وصاحب الخبرة ليخدم مدينته ووطنه وجمهور بلديته، نريد مجالس بلدية فاعلة وإنسانية ومهنية تقدر معاناة المواطن وتقف بجواره وتشعر بشعوره، وتلمس حاجاته وتعمل على تقديم الحلول المناسبة لمشكلاته.

المدن الفلسطينية بحاجة لإعادة ترتيب وتنظيم في الشوارع والطرق، مدننا تنتظر مجالس بلدية فاعلة تعمل على إنارة الشوارع وإصلاحها وإزالة المطبات والحفر منها، بلدياتنا المنشودة يجب أن تهتم بالمواطن وتسعى للتخفيف عنه والوقوف إلى جانبه في أزماته وملاماته، وتقوم بواجباتها على أحسن وجه وتعيد للبلديات وجهها المشرق ودورها المفقود في تأسيس وتنفيذ المشاريع الخدمية الكبرى التي تنفع المواطنين وتظهر الوجه الحضاري للمدن والبلدات الفلسطينية. علينا أن نمضي نحو انتخاب الأصل للوطن والأفضل للمواطن الذين ضمن أنهم سيعملون على عدالة توزيع المساعدات والمعونات والهبات، لتصل لأصحابها دون وساطات ولا محاباة لأحد دون الآخر، سننجح بإذن الله في انتخاب واختيار الأقياء في قراراتهم، سننجح في إبعاد المنافقين والمخادعين عن البلديات سنختار من هم الوطن ورصيده المواطن ليكون الأقدر على توفير الخدمات لنا ولبلداتنا.

صحيح أن انتخابات البلديات هذه المرة هي بعمق سياسي وذات دلالات سياسية بامتياز غير أنها في النهاية مجالس بلدية محلية سيكتب فيها النجاح لمن يريد خدمة المواطن وتخليصه من أزماته المتكررة، وعليه فإن أوجب الواجبات بالنسبة لنا أن نقبل على اختيار من قلوبهم على مصلحة المواطن ولا يفرطون بالوطن ولا يطبعون مع الاحتلال وبلدياته تحت أي مبرر كان وجل همهم تطوير البلديات وتحسين خدماتها وتوفير الأفضل لمواطنيها.

ولو تناولنا الأمر من الناحية السياسية وأثر الانتخابات القادمة على ملف الانقسام بين جناحي الوطن لتبين لنا أن الانتخابات البلدية يمكن لها أن تكون مدخلا مثمرا وحقيقيا يمكن استثماره في فككة عقدة الانقسام شيئاً فشيئاً، ولو نجحنا في تجربة البلديات فعلينا أن نستمر ونمضي نحو غيرها من تجارب يمكن لها أن تجسر هوة الانقسام وتوحيد بقية المؤسسات الوطنية وصولاً للحلم الوطني الكبير المتمثل في إنهاء الانقسام وإعادة اللحمة الوطنية بشكلها الصحيح عبر انتخابات أخرى للبرلمان الفلسطيني والمجلس الوطني ورئاسة السلطة لتكون شعبنا واحداً وسلطة واحدة بمقدورها أن تسعى للاستقلال والحرية والانعقاد من الاحتلال.

لدى استقباله أبناء الأسرى في سجون الاحتلال التشريعي: شعبنا متوحد خلف قضية الأسرى وعلينا العمل لإطلاق سراحهم بكل السبل والوسائل



أكد الدكتور أحمد بحر أن شعبنا يدعم أسرارنا في سجون العدو ويقف من خلفهم، ملفتاً لأن كل مكونات الشعب الفلسطيني وفصائله متوحد خلفهم ومجموعة على نصرة قضيتهم، داعياً الكل الفلسطيني للعمل بشتى السبل والوسائل من أجل إطلاق سراحهم وتبيض السجون في أقرب فرصة ممكنة.

جاءت أقوال بحر لدى استقباله بمقر التشريعي مؤخراً كوكبة من أبناء وذوي الأسرى في سجون الاحتلال ضمن فعاليات جمعية واعد للأسرى والمحررين بحضور مجلس إدارة الجمعية، ونواب من المجلس التشريعي وأسرى محررين تقدمهم اللواء توفيق أبو نعيم، والعديد من المهتمين والناشطين بملف الأسرى. ونوه لأن العمل على تحرير الأسرى الفلسطينيين والعرب وإخراجهم من السجون إنما هو واجب وطني وديني وقومي يتحمل مسؤوليته فصائل الشعب الفلسطيني كافة وأطيافه المختلفة، داعياً فصائل المقاومة للعمل بكل السبل والوسائل لتبيض السجون الإسرائيلية من كل الأسرى العرب والفلسطينيين من خلال خطف مزيد من جنود الاحتلال والتمسك بهم حتى مبادلتهم بصفقة تبادل مشرفة تبرمها قيادة المقاومة على غرار وفاء الأحرار.

أكد أن قضية الأسرى تحتل سلم أولويات واهتمامات المجلس التشريعي الفلسطيني، مشيراً لأن الشعب الفلسطيني يقف موحداً أمام قضيتهم، لأنهم لا يدافعون عن أنفسهم بل يدافعون عن الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، داعياً لتكثيف الضغوط على حكومة الاحتلال للإفراج عنهم، ومشدداً على ضرورة تقديم كل أشكال النصرة والدعم لهم ولذويهم وأبنائهم.

بدوره أعرب اللواء توفيق أبو نعيم عن فخره بأبناء الأسرى واعتزازه بالعمل من أجل نصرة قضيتهم، شاكرًا المجلس التشريعي لاهتمامه بهم واستقبال أبنائهم، منوهاً لأن مصلحة السجون في دولة الاحتلال تمارس أبشع أنواع العذاب والتنكيل بحق أسرارنا الأبطال الذين يتمتعون بمعنويات عالية ويرفضون المساومة

الدولية والحقوقيّة، مشيراً للعديد من الفعاليات التي تم تنظيمها بهدف تفعيل قضية الأسرى في المحافل الوطنية والعربية والدولية، داعياً لاستمرار كل الجهود الرامية للإفراج عنهم والتخفيف عن ذويهم.

على حقوقهم التي كفلها لهم القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وأكد أبو نعيم على استمرار الأسرى المحررين والمؤسسات الوطنية بالفعاليات المناصرة لهم ونقل معاناتهم لكل المسؤولين والمؤسسات

■ تحرير ومتابعة

حسام علي أبو جججوح

■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN



تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps